



## جمعية الدول الأطراف

التوزيع: عام  
7- تشرين الثاني/نوفمبر 2021

الأصل: الإنكليزية

الدورة العشرون

لاهاي، 6-11 كانون الأول/ديسمبر 2021

## تقرير المكتب بشأن الموضوعات الفرعية المتعلقة بالرقابة على إدارة الميزانية والمباني

1. يقدم الميسر المعني بالميزانية، السفير "أندريس تيران بارال" (إكوادور)، هذا التقرير عملاً بالولاية التي أناطها المكتب بجهتي التنسيق بشأن الموضوعين الفرعيين المتعلقين بالرقابة على إدارة الميزانية والمباني (السفيرة "أنیکا ماركوفيك" (السويد)، والسيدة "ماريا ستايتش" (صربيا)، على التوالي) في إطار فريق لاهاي العامل لتيسير موضوعات الميزانية.
2. وأعدت جهتا التنسيق تقريرين عن أنشطتهما خلال عام 2020، ويرد هذان التقريران في المرفق الأول والمرفق الثاني لهذا التقرير.

## المرفق الأول

## تقرير جهة التنسيق المعنية بموضوع الرقابة على إدارة الميزانية

## أ. المقدمة

1. إن ولاية الرقابة على إدارة الميزانية في عام 2021 مستمدة من قرار الميزانية المعتمد في الجلسة التاسعة عشرة من جمعية الدول الأطراف<sup>1</sup>. وفي 18 شباط/فبراير 2021، وافق المكتب على تخصيص الإشراف على الرقابة على إدارة الميزانية لفريق لاهاي باعتباره عنوان فرعي ضمن موضوع تيسير الميزانية. وفي 31 أيار/مايو 2021، عيّن المكتب السفير "ويليام ريلان دو ستاير" (بلجيكا) ليكون جهة التنسيق المعنية بالرقابة على إدارة الميزانية.

## ب. الاجتماعات والمناقشات

2. عُقدت خمس اجتماعات حول موضوع الرقابة على إدارة الميزانية مع الدول الأطراف والمحكمة في 14 تموز/يوليو، وفي 4 و26 تشرين الأول/أكتوبر، وفي 8 و17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وانعقدت الاجتماعات عن طريق رابط للتواصل عن بعد بسبب القيود التي فرضتها جائحة كوفيد 19.
3. وتواجد في الاجتماع ممثلون عن عدة هيئات رقابية ومكاتب ذات الصلة: السفير "وارنر درمل" رئيس لجنة الميزانية والمالية، السيدة "مرغريت وامبي نجوجي شافا" رئيسة لجنة التدقيق، السيد "أيمن ابراهيم حجة" نائب رئيس لجنة التدقيق، السيدة "فلورانس بول" مديرة مكتب التدقيق الداخلي، والسيد "ساكلىن هيدارالي" رئيس آلية الرقابة المستقلة.
4. وفرت الاجتماعات فرصة للدول الأطراف لمتابعة دراسة مختلف الأمور المرتبطة بالرقابة على إدارة الميزانية.
5. وردت مناقشة التوصيات الواردة في مراجعة الخبراء المستقلين -وكانت قد سلمت إلى الرقابة على إدارة الميزانية بموجب خطة العمل الشاملة لآلية المراجعة- في تقرير منفصل جرى تسليمه إلى مكتب الجمعية في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

## 1. تقييم أجهزة الرقابة

6. وفقاً للقرار ICC-ASP/19/Res.1، في الفقرة الثالثة من جزئه الأول، فوضت الجمعية جهة الرقابة على إدارة الميزانية مراجعة تقرير رقابة حوكمة المحكمة الجنائية الدولية الذي قام به المدقق الخارجي<sup>2</sup>.
7. وبيّنت الرقابة على إدارة الميزانية في تقريرها عن توصيات الخبراء المستقلين ذات الصلة الواردة في تقريرهم، أنه نظراً لوجود نشاطين مهمين واحد مرتبط بآلية المراجعة والآخر بالرقابة على إدارة الميزانية ستؤدي مناقشة الرقابة على إدارة الميزانية في كل الأحوال دوراً مكماً لعملية آلية المراجعة؛ فعندما تتماشى توصيات المدقق الخارجي مع توصيات تقرير الخبراء المستقلين، ستصبح توصيات المدقق الخارجي بمثابة مدخلات عند المناقشة التقييمية التي تجريها آلية المراجعة. ويعود للدول الأعضاء أن تزن توصيات المدقق الخارجي وتقرر مدى أهميتها.
2. النظر في تقرير لجنة التدقيق على الأعمال في دورتها الثالثة عشرة والرابعة عشرة
8. قدمت رئيسة لجنة التدقيق السيدة "مرغريت وامبي نجوجي شافا" عرضاً لتقرير لجنة التدقيق عن أعمال الدورتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة<sup>3</sup> وركزت من ضمن أمور أخرى على إدارة المخاطر، وحوكمة المحكمة، والقيم والأخلاقيات، والرقابة على شؤون التدقيق الداخلي، والرقابة على شؤون التدقيق

<sup>1</sup> ICC-ASP/19/Res.1، القسمان "طاء" و"باء".

<sup>2</sup> ICC-ASP/20/6 والملحق 1.

<sup>3</sup> AC/13/5 و AC/14/5. تم توزيع بيان رئيسة لجنة التدقيق على الدول الأطراف والمحكمة في 26 تشرين الثاني/أكتوبر. إن تقارير لجنة التدقيق متاحة على:

[https://asp.icc-cpi.int/en\\_menus/asp/AuditCommittee/Pages/default.aspx](https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/AuditCommittee/Pages/default.aspx)

الخارجي، وتقرير المدقق الخارجي المعلق حول تقييم الأنظمة والقواعد والإجراءات (بيلار)، وعملية تسليم مدقق خارجي جديد (وهو مكتب التدقيق والتفتيش التابع لجمهورية كوريا)، ومتابعة توصيات المدقق الخارجي. وتبادل الفريق العامل الآراء حول بعض المسائل الواردة في التقريرين.

### 3. مراجعة بيانات المحكمة الجنائية الدولية المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

9. وافق الفريق العامل على توصيات لجنة الميزانية والمالية الخاصة بالبيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وهي واردة في الفقرتين 265 و266 من التقرير عن أعمال دورتها السابعة والثلاثين.

### 4. مراجعة البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

10. وافق الفريق العامل على توصيات لجنة الميزانية والمالية الخاصة بالبيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وهي واردة في الفقرتين 268 و267 من التقرير عن أعمال دورتها السابعة والثلاثين.

### 5. مراجعة التدقيق على أداء التنظيم الإداري للرئاسة ولمكتب المدعي العام الذي أجراه المدقق الخارجي.

11. نظر الفريق العامل في تقرير التدقيق على أداء التنظيم الإداري للرئاسة ولمكتب المدعي العام الذي أجراه المدقق الخارجي.<sup>4</sup>

### 6. التدقيق المستقبلي على الأداء

12. استلم الفريق العامل نبذة عن مواضيع التدقيق على الأداء التي ربما تفكر الدول الأطراف في أن تطلب من المدقق الخارجي القيام بها مستقبلاً؛ ووافقت الدول الأطراف على مقترحات المدقق الخارجي فيما يتعلق بعمليات التدقيق على الأداء المزمع إجراؤها في عام 2022 وهي:

ألف) المساعدة القانونية، و

باء) الموظفون المؤقتون

### 7. خطط المحكمة ومكتب المدعي العام والقلم والصندوق الاستئماني للضحايا الاستراتيجية

13. على ضوء التغيير في رئاسة المحكمة، لم يكن ممكناً إجراء تحديث للخطة الاستراتيجية في النصف الثاني من سنة 2021. وكما هو الحال في السنوات المنصرمة، سيدعو فريق العمل المحكمة للقيام بمشاورات حول تطبيق الخطة الاستراتيجية وتحديثها في الفصل الأول من عام 2022.

### 8. تعيين أعضاء لجنة التدقيق

14. وتبلغ الفريق العامل أنه وفقاً لميثاق لجنة التدقيق، أوصت لجنة اختيار متخصصة<sup>5</sup> إعادة تعيين السيد "أيمن إبراهيم حجة" (من أستراليا) كعضو في لجنة التدقيق لمدة ثلاث سنوات أخرى تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2022.

15. كما وأشار الفريق العامل إلى أن لجنة الميزانية والمالية قد أوصت بإعادة تعيين السيدة "مرغريت وامبي نغوجي شافا" لتمثلها في لجنة التدقيق لمدة ثلاث سنوات إضافية تبدأ من 1 كانون الثاني/يناير 2022.<sup>6</sup>

<sup>4</sup> ICC-ASP/20/35

<sup>5</sup> تألفت لجنة التوظيف من نائب رئيس الجمعية السفيرة كاترينا سيكينسوسا (جمهورية التشيك) التي مثلت رئيس الجمعية وترأست اللجنة، ورئيسة لجنة التدقيق السيدة مرغريت وامبي نغوجي شافا وعضوين من لجنة التدقيق هما السيد سمير أبو اللغد والسيدة كلاريسا فان هردن.

<sup>6</sup> تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال الدورة السابعة والثلاثين، الفقرة 259.

**ج. التوصيات**

16. سلمت جهة التنسيق عن طريق المكتب الصياغة المقترحة الواردة في مرفق هذا التذييل حتى تنظر فيها الجمعية عن كثب

## صيغة القرار المقترحة لعام 2021

لإدراجها في قرار الميزانية

## أ. التدقيق

إن جمعية الدول الأطراف،

إذ تأخذ في الاعتبار ميثاق لجنة التدقيق، الذي اعتمده في دورتها الرابعة عشرة<sup>7</sup>، بصيغته المعدلة،

وإذ تأخذ علماً بتوصيات لجنة الميزانية والمالية فيما يختص بأمور تدقيقية<sup>8</sup>،

وتأخذ علماً أيضاً بالنتائج والتوصيات الواردة في التقرير النهائي لمراجعة الخبراء المستقلين لآليات الرقابة الداخلية والخارجية في المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي،  
1. ترحب بتقرير لجنة التدقيق عن أعمال دورتها الثالثة عشرة والرابعة عشرة؛

2. وترحب بتقرير المدقق الخارجي عن الرقابة على الحوكمة في المحكمة الجنائية الدولية<sup>9</sup> وهي قد قررت أن تتابع دراسة نتائج التقييم [وفقاً لمشروع القرار حول مراجعة آليات الرقابة في المحكمة الجنائية ونظام روما الأساسي<sup>10</sup>]؛ سعياً منها إلى زيادة ترشيد نظام الرقابة على الحوكمة وتحديثه وذلك لتحسين كفاءته، وفعاليته من حيث التكلفة، وترابطه إلى أقصى حد؛

3. ترحب بتقرير المدقق الخارجي<sup>11</sup> عن أداء التنظيم الإداري لرئاسة المحكمة ومكتب المدعي العام، والخلاصات والتوصيات المدرجة فيه؛ وتقدر الجهود التي بذلتها المحكمة بهدف تطبيق مبدأ "محكمة واحدة" فيما يتعلق بالوظائف الإدارية، كما وتطلب من كل أجهزة المحكمة ألا تآلو جهداً في تحديث الوظائف الإدارية أكثر والتنسيق في ما بينها بشكل أكبر بما في ذلك تحديد أوجه التآزر والقضاء على تكرار العمل ما بين أجهزة المحكمة، وذلك وفقاً [لمشروع القرار حول مراجعة آليات الرقابة في المحكمة الجنائية ونظام روما الأساسي<sup>12</sup>]

4. وقررت إعادة تعيين السيدة "مرغريت وامبي نجوجي شافا" (من كينيا) عضواً في لجنة التدقيق لمدة ثلاث سنوات بدءاً من 1 كانون الثاني/يناير 2022، على أن تبقى عضواً نشطاً في لجنة الميزانية والمالية؛

5. تأخذ علماً بتوصيات لجنة الاختيار المتخصصة، وتقرر إعادة تعيين السيد "أيمن إبراهيم حجة" (من أستراليا) عضواً في لجنة التدقيق لمدة ثلاث سنوات بدءاً من 1 كانون الثاني/يناير 2022، و

6. تأخذ علماً بالتعديلات المقترحة على ميثاق لجنة التدقيق الواردة في المرفق الثالث من تقرير لجنة التدقيق في دورتها العاشرة<sup>13</sup> كما وتقرر النظر في هذه التعديلات، وتأخذ في حسابها نتيجة التقييم الذي أجراه المدقق الخارجي، وتقرير مراجعة الخبراء المستقلين<sup>14</sup> وتقرير آلية المراجعة بهدف اتخاذ القرار المناسب.

<sup>7</sup>السجلات الرسمية...الدورة الرابعة عشرة...2015 (ICC-ASP/14/20) الجزء الثاني، القسم باء 3، المرفق 4.

<sup>8</sup>السجلات الرسمية...الدورة العشرون...2020 (ICC-ASP/20/20) الجزء الثاني، القسم باء 1، الفقرات من 109 إلى 111 والسجلات الرسمية...الدورة العشرون...2020 (ICC-ASP/20/20)، الجزء الثاني، القسم باء 2، الفقرات من 257 إلى 274.

<sup>9</sup> ICC-ASP/20/6 والملحق 1

<sup>10</sup> ICC-ASP/20 ... (تدرج لاحقاً)

<sup>11</sup> ICC-ASP/20/35

<sup>12</sup> ICC-ASP/20 ... (تدرج لاحقاً)

<sup>13</sup> AC/10/5، متوفر على موقع لجنة التدقيق الإلكتروني: [https://asp.icc-cpi.int/en\\_menus/asp/AuditCommittee](https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/AuditCommittee)

<sup>14</sup> ICC-ASP/19/16

## ب. الرقابة على إدارة الميزانية

### إن جمعية الدول الأطراف،

1. تحظ أن الخطط الإستراتيجية لكل من المحكمة ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، والصندوق الاستئماني للضحايا، تنسم بالدينامية ويجري تحديثها على أساس منتظم؛
2. تحظ أن كلاً من الخطط الاستراتيجية للمحكمة، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة في الفترة الممتدة ما بين 2019-2021، والصندوق الاستئماني للضحايا في الفترة الممتدة ما بين 2020-2021، والخطط الاستراتيجية، يستفيد من آراء الدول الأطراف وتعليقاتها أثناء الحوار مع المحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة والصندوق الاستئماني للضحايا؛
3. تؤكد من جديد على أهمية تعزيز العلاقة والاتساق بين عملية التخطيط الاستراتيجي وعملية الميزانية، وهو أمر حاسم لتعزيز مصداقية النهج الاستراتيجي طويل الأجل واستدامته؛
4. تدعو المحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة والصندوق الاستئماني للضحايا إلى تقديم تقرير خطي سنوياً إلى الجمعية يرد فيه مدى تنفيذ الخطط الاستراتيجية؛ وتدعو المحكمة لإجراء مشاورات سنوية مع فرق المكتب العاملة وذلك في الأشهر الثلث الأول على تنفيذ خططها الاستراتيجية خلال السنة التقويمية السابقة؛
5. تشير إلى مسؤولية الرقابة الإدارية الموكلة إلى جمعية الدول الأطراف ولايات لجنة التدقيق ولجنة الميزانية والمالية والمدقق الخارجي وآلية الرقابة المستقلة ومكتب التدقيق الداخلي، وتشجع هذه الهيئات على تعميق التنسيق في ما بينها من أجل تعظيم القدرة على الإشراف وتقديم التقارير، وضمان التقسيم الفعال للعمل وتجنب الازدواجية في الصلاحيات، بما يتفق مع [مشروع القرار حول مراجعة آليات الرقابة في المحكمة الجنائية ونظام روما الأساسي؛] <sup>15</sup>

## المرفق الثاني

### تقرير جهة التنسيق المعنية بالمباني

#### أ. المقدمة

1. تُستمد ولاية موضوع الميزانية الفرعي المتعلق بالمباني في عام 2021 من القرار-ICC/ASP/18/Res.1، الذي اعتمده جمعية الدول الأطراف في دورتها التاسعة عشرة. وفي الجزء زاي، الفقرة 6 من ذلك القرار، أكدت الجمعية من جديد أن "المكتب هو المكلف بالولاية المتعلقة بهيكل الحوكمة والتكلفة الإجمالية للملكية [لمباني المحكمة]، من خلال فريقه العامل في لاهاي الذي لديه آلية تيسير معنية بالميزانية وطلبت [محرر] تقديم تقرير عن هذا الموضوع للنظر فيه بحلول الدورة العشرين للجمعية".
2. وعين المكتب في 6 نيسان/أبريل 2021، السيدة "ماريا ستاجيك-راديفويسا" (من صربيا) لتكون جهة التنسيق المعنية بموضوع المباني.

#### ب. الاجتماعات والمناقشات

3. عقد فريق لاهاي العامل ("الفريق العامل") جولتي مشاورات بشأن موضوع المباني الفرعي، في 14 تشرين الأول/أكتوبر وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2021. وقد شاركت المحكمة في هذين الاجتماعين.
4. أتاحت هذه الاجتماعات الفرصة للفريق العامل دراسة المستجدات في شؤون المباني بعد أن أطلعت المحكمة عليها ومناقشتها معها وتحديد مواصفات الخبراء المتطوعين؛ وبالإضافة إلى ذلك، استفاد الفريق

<sup>15</sup> ICC-ASP/20 ... (تُدرج لاحقاً)

العامل من توصيات لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة")، على النحو المبين في تقرير دورته السابعة والثلاثين.<sup>16</sup>

5. في الاجتماع الذي عُقد في 15 تشرين الأول/أكتوبر، تلقت الدول الأطراف إيجازاً حول تقرير المحكمة بشأن تقييمها لتدابير استبدال الأصول المتوسطة والطويلة الأمد وذلك استناداً إلى اعتمادات الميزانية لعام 2021<sup>17</sup>؛ وتلقت أيضاً تقرير المحكمة عن تقييمها للتدابير البديلة المرتبطة بإدماج الصيانة واستبدال الأصول بشكل أكبر.<sup>18</sup> ونظرت الدول الأطراف بشكل مبدئي في نص مشروع القرار في الاجتماع الذي عُقد في 25 تشرين الثاني/نوفمبر.

6. وقام تسعة عشر مندوباً من مندوبي الدول الأطراف في 9 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2021 بجولة في المباني، وسمحت هذه الجولة الفنية بإطلاعهم على مختلف المشاكل المتعلقة بالمباني.

### النفقات في عام 2021.

7. وخلال العرض الذي قدمته المحكمة في 14 تشرين الثاني/أكتوبر، قدمت إيجازاً عن التغيير في النهج الذي اعتمدته وعلى وجه الخصوص كيف تمكنت من الإنفاق ضمن نطاق التمويل المخفض الذي صادقت عليه الجمعية في دورتها التاسعة عشرة.

8. وأشارت المحكمة إلى أنه نظراً لتأثير التضخم على عقد الصيانة فإن مخصصات خطة استبدال الأصول التي تغطيها الميزانية تتناقص سنوياً. وأضاف القلم أنه على الرغم من أن المبنى من كل جوانبه يبدو جديداً وقابلاً للتشغيل والاستخدام، إلا أن خدمات عديدة تعمل على مدار الساعة طوال الأسبوع، وبالتالي ينبغي استبدال بعض هذه الأنظمة لكن المحكمة تؤجل ذلك على قدر الإمكان وقد استندت التقديرات والمقترحات للخطط المتوسطة والطويلة الأمد إلى المعايير الصناعية وتعليمات الشركة المصنعة لكن استبدال الأصول في الوقت الراهن قد اقتصر على تصليح/استبدال القطع الرئيسية التي تكاد تتلف أو قد تلتفت بالفعل. وأشارت المحكمة أيضاً إلى أنها تعتمد نهجاً قائماً تماماً على ردة الفعل فيما يتعلق باستبدال الأصول، وبالتالي فإن احتمالية زيادة تكاليف الصيانة واستبدال الأصول مستقبلاً قد ازدادت.

9. استجابة لسؤال بشأن تأثير جانحة كوفيد 19 على المباني، أفاد قلم المحكمة أن انخفاض عدد الموظفين الموجودين فعلاً في المباني، قد خفض بالفعل من تواتر استخدام الأصول، لكن تشغيل معظم الأنظمة الرئيسية بقي ضرورياً ومن ضمنها نظام إدارة المبنى ومنشآت الأمن والسلامة. وتم التوفير قليلاً في كلفتي التدفئة والتبريد.

10. استجابة لسؤال عن المقارنة ما بين المحكمة ومنظمات دولية أخرى، أفاد القلم بأن المحكمة هي المنظمة الدولية الوحيدة في لاهاي التي تملك المبنى الذي تعمل فيه.

### تقييم التدابير البديلة

11. واستلم فريق العمل خلال اجتماعه الأول إيجازاً عن تقرير المحكمة فيما يتعلق بتقييمها للتدابير البديلة لإدماج الصيانة واستبدال الأصول بشكل أكبر<sup>19</sup> وذلك بناء على طلب من لجنة الميزانية والمالية. وقال ممثل قلم المحكمة إن هذا الإدماج باعتباره بديلاً للتدبير الحالي ممكن لأن المحكمة تعتقد أن هناك ما يكفي من القدرات والخبرات الفنية والاقتصادية في السوق ناهيك عن الاهتمام مما يجعل عملية الشراء هذه ممكنة. وسيكون نطاق هذا العقد وقيمه المالية وحجمه التجاري جذاباً لمقدمي العطاءات، وبالتالي يحمل العقد في طياته الإمكانيات ليصبح حلاً مجدياً فيما يتعلق بتوقعات الإيرادات. لكن القلم أضاف أنه ثمة شرط مسبق حتى ينجح نموذج الأعمال هذا وهو ضرورة أن يغطي مراحل متعددة من دورة حياة المبنى. وينبغي أن يكون العقد أطول أمداً لتحقيق الفوائد، إذ ستحال المخاطر التشغيلية إلى المتعهد بدلاً من أن تبقى ضمن مسؤولية المحكمة وهذا هو الحال في الوقت الحاضر.

ICC-ASP/20/15<sup>16</sup>  
ICC-ASP/20/8<sup>17</sup>  
ICC-ASP/20/4.<sup>18</sup>  
ICC-ASP/20/4. I<sup>19</sup>

12. وبعد سؤال عن تكلفة التقييم المعني بالتكاليف الإجمالية لاستبدال الأصول، وعن التدابير المرتبطة بهوامش الربح في حالة دمج استبدال الأصول مع الصيانة بشكل أكبر ضمن عقد واحد، أجاب القلم إن التقييم قد جرى داخل المحكمة ولم ينشئ تكاليف إضافية لكن هوامش الربح مثل الرسوم الإدارية والتنظيمية سينظر إليها باعتبارها جزءاً من العقد.

13. وفي معرض الإجابة على سؤال عن الأثر المالي المتوقع للالتزام الطويل الأمد الذي يفترض بالدول الأطراف القيام به بهدف السماح باندماج أكبر بين الصيانة واستبدال الأصول، ذكر قلم المحكمة بالتكاليف المقدرة الواردة في الخطة المتوسطة إلى الطويلة الأمد والخطة الشاملة لعام 2020.

14. وطرح أسئلة أخرى عن الآثار المالية المترتبة عن إحالة المخاطر إلى المتعهد وعن توقعات هذا الأخير، وطرح سؤال عن امكانية وجود تناقض بين العقد الممتد على فترة 20 أو 30 سنة والتي يحتاج فيها المتعهد تمويلاً مستمراً ويعول عليه وبين الطبيعة السنوية لميزانية المحكمة. وطلبت معلومات إضافية حول الآثار المترتبة على اندماج كهذا. وأجاب القلم إن المحكمة في الوقت الراهن لا تفكر في إدماج أكبر بين الصيانة واستبدال الأصول ضمن عقد واحد. وكانت لجنة الميزانية والمالية قد طلبت هذا التقرير وهو يستكشف الخيارات المتاحة وإيجابياتها وسلبياتها وتقوم المحكمة حالياً باستبدال الأصول عن طريق متعهد الصيانة الذي يوفر القطع بينما تدقق المحكمة في أسعار السوق حتى تتفادى دفع مبالغ مغالية بها. ويمكن التفكير في نموذج أعمال آخر وهو الذهاب إلى السوق والطلب من المتعهدين المهتمين بتقديم عروض صيانة واستبدال أصول في نموذج خدمات مدمج بشكل كامل مما يجعل المخاطر التشغيلية على عاتق مقدم الخدمة.

### الميزانية المقترحة لعام 2022

15. قدمت المحكمة ميزانية مقترحة مقدارها 2270.0 ألف يورو للبرنامج الرئيسي الخامس: المباني في عام 2022، وتتضمن 1938.4 ألف يورو للتدابير الاحترازية والتصحيحية و331.6 ألف يورو لاستبدال الأصول.<sup>20</sup> وسعت المحكمة أثناء إعدادها الميزانية إلى المحافظة على مستوى الميزانية الإجمالية للبرنامج الرئيسي الخامس الذي صُدق عليه في عام 2021. وراجعت لجنة الميزانية والمالية الميزانية المقترحة وأوصت بأن تصادق الجمعية على المبلغ المطلوب وهو 2270.0 ألف يورو.<sup>21</sup>

### الصيانة

16. تبلغ الفريق العامل أن ميزانية الصيانة الاحترازية والتصحيحية (والبالغة 1938.4 ألف يورو) يحكمها العقد المبرم مع متعهد الصيانة. ويتضمن العقد حكم الرقم القياسي مما أدى إلى زيادة في التكاليف مقدارها 2.5%. واقترحت المحكمة أن تستوعب هذه الزيادة عبر تخفيض المبلغ المتوفر لاستبدال الأصول إلى 331.6 ألف يورو.

### استبدال الأصول

17. في اجتماع 14 تشرين الأول/أكتوبر، استلم الفريق العامل إيجازاً عن تقرير المحكمة عن التقييم الذي أجرته لتدابير استبدال الأصول المتوسطة وطويلة الأمد على ضوء اعتمادات الميزانية لعام 2021،<sup>22</sup> بناء على طلب لجنة الميزانية والمالية. وأدركت اللجنة أنه بالنسبة لعام 2022، وبسبب القيود المفروضة على الميزانية، يجب تغيير النهج الذي اعتمدته المحكمة في الأصل لتقدير استبدال الأصول على المدى المتوسط والطويل أي الانتقال من اتباع المعايير الصناعية وتعليمات الشركة المصنعة إلى مجرد استبدال القطع التالفة أو تلك التي تظهر علامات تلف وشيك عليها.<sup>23</sup> ويبدو التخلي عن برنامج استبدال الأصول المعتمد على خطة متوسطة وطويلة الأمد واعتماد نهج قائم على رد الفعل الطريقة الوحيدة لضمان استمرارية العمل والحفاظ على الأصول. لكنه ليس بالحل المستدام على المدى الطويل.<sup>24</sup>

<sup>20</sup> ICC-ASP/20/15، الفقرتان 139-140.

<sup>21</sup> ICC-ASP/20/15، الفقرة 147.

<sup>22</sup> ICC-ASP/20/8.

<sup>23</sup> ICC-ASP/20/15، الفقرة 141.

<sup>24</sup> ICC-ASP/20/15، الفقرة 142.



18. وقد أحيطت اللجنة علماً أنه في عام 2022، ستولى عناية خاصة بتوزيع التدفئة والتبريد والبنية التحتية الكهربائية على سبيل المثال، فضلاً عن منشآت الأمن والسلامة، وأنه لا خطط على المدى المنظور للقيام باستبدال أصول ذات طبيعة فنية جمالية.<sup>25</sup>

#### تعيين خبراء متطوعين

19. وأحيط الفريق العامل علماً بتعيين النمسا لخبير متطوع. ويشغل السيد "مايكل روتر" حالياً منصب الرئيس التنفيذي للشركة التي تدير مركز فيينا الدولي- مبنى الأمم المتحدة. وهو ممثل النمسا في صندوق تمويل عمليات الاستبدال الرئيسية في فيينا. وذكر ممدوب النمسا أن خبرة السيد روتر ومدتها مفيدة للغاية. وعبرت الوفود عن تقديرها ودعمها له.

#### تبرعات الأعمال الفنية

20. ورحب الفريق العامل بحرارة وتقدير بمنحوتة قدمتها إيرلندا واسمها "أوك" (خشب السنديان) وقد رفع الستار عنها في 18 مارس/آذار 2021.

#### ت. التوصيات

21. تقدم جهة التنسيق من خلال المكتب الصياغة المقترحة الواردة في تذييل هذا التقرير لتتظر فيها الجمعية.

<sup>25</sup> ICC-ASP/20/15 ، الفقرة 145.

## التذييل

## صيغة القرار المقترحة لعام 2021

## لإدراجها في قرار الميزانية

## مباني المحكمة

إن جمعية الدول الأطراف،

إذ تأخذ علماً بتوصيات لجنة الميزانية والمالية فيما يتعلق بالصيانة واستبدال الأصول لمباني المحكمة،<sup>26</sup>

1. توافق على استبدال الأصول لمباني المحكمة بمستوى [331.6€] ألف يورو في عام 2022، مع التأكيد على الحاجة إلى رؤية تزامن بين الصيانة واستبدال الأصول؛
2. تكرر التأكيد على الحاجة إلى أن يكون استبدال الأصول مبرراً تماماً وأن يقتصر فقط على العناصر الضرورية جداً، كما وتطلب من المحكمة الاستمرار في التيقن من اتخاذ جميع التدابير لتحقيق الوفورات والكفاءات، بما في ذلك استخدام بدائل عن استبدال الأصول أينما أمكن ذلك.
3. وتلاحظ أن أي احتياجات لاستبدال الأصول التي قد تنشأ في المستقبل المنظور يجب أن تمول ضمن نطاق عملية الميزانية العادية؛
4. وترحب بمراجعة اللجنة للمبالغ المقدرة بهدف استبدال الأصول، وكذلك الآليات المالية والإدارية بما في ذلك البدائل الممكنة عن الترتيبات التعاقدية الحالية، في دورتيها السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين<sup>27</sup>، كما وتدعو إلى أن تواصل اللجنة إجراء تحليل وتقييم مفصل للميزانية المقترحة مع مراعاة الحاجة إلى تحديد الأولويات؛
5. تشير إلى توصية اللجنة<sup>28</sup> بشأن آلية مشورة الخبراء من الدول الأطراف المتطوعين في تخطيط وتنفيذ استبدال الأصول، وتدعو الدول الأطراف إلى تقديم اقتراحات جديدة في هذا الصدد؛
6. ترحب بالسيد "مايكل روتر" (من النمسا) وهو خبير متطوع، وتدعو المحكمة للتواصل معه والاستفادة من مشورته فيما يتعلق باستبدال الأصول مستقبلاً،
7. تؤكد من جديد أن المكتب مكلف بالولاية المتعلقة بهيكل الحوكمة والتكلفة الإجمالية للملكية، عن طريق فريق لاهاي العامل الذي يقوم بتيسير الميزانية، وتطلب تقديم تقرير عن هذا الموضوع للنظر فيه بحلول الدورة الواحدة والعشرين للجمعية؛
8. وترحب مع التقدير بالتبرعات الفنية لمباني المحكمة التي قدمتها دولة طرف في عام 2021 .

<sup>26</sup> السجلات الرسمية... الدورة التاسعة عشرة... 2020 (ICC-ASP/19/20)، الجزء الثاني القسم باء-2، الفقرات من 95 إلى 107.

<sup>27</sup> المكان نفسه، الفقرتان 105 و 106.

<sup>28</sup> السجلات الرسمية... الدورة الثامنة عشرة... 2019 (ICC-ASP/18/20)، الجزء الثاني القسم باء 2، الفقرة 116 والسجلات الرسمية... الدورة التاسعة عشرة... 2020 (ICC-ASP/19/20)، الجزء الثاني القسم باء 2، الفقرة 104